

State of Kuwait



دولة الكويت

المحترم

السيد / رئيس مجلس الأمة
تحية طيبة وبعد،،،

أتقدم بالاقترح بقانون المرفق بإضافة فقرة جديدة للمادة (١٧) من القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية، وإضافة مادة جديدة برقم (٧٩ مكرراً) إلى القانون رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون الأحوال الشخصية الجعفرية، مشفوعاً بمذكرته الإيضاحية، برجاء التفضل بعرضه على مجلس الأمة الموقر.

مع خالص التحية،،،

مقدم الاقتراح

د. جنان محسن رمضان

د. جنان محسن رمضان
عضو مجلس الأمة

يحال إلى لجنة الشؤون التشريعية والقانونية

يوزع على الأعضاء

State of Kuwait



دولة الكويت

اقتراح بقانون

بإضافة فقرة جديدة للمادة (١٧)

من القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية

وإضافة مادة جديدة برقم (٧٩ مكرراً)

إلى القانون رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٩

بإصدار قانون الأحوال الشخصية الجعفرية

- بعد الاطلاع على الدستور،
 - وعلى القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية والقوانين المعدلة له،
 - وعلى القانون رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون الأحوال الشخصية الجعفرية،
- وافق مجلس الأمة على القانون الآتي نصه، وقد صدقنا عليه وأصدرناه:

(المادة الأولى)

تضاف فقرة جديدة للمادة (١٧) من القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ المشار إليه، نصها الآتي:
" وتتشأ في وزارة العدل منصة خاصة لتوثيق حالات الرضاع المشار إليه أعلاه وإصدار شهادات خاصة بها، وذلك وفقاً لقرار يصدره وزير العدل ."

(المادة الثانية)

تضاف مادة جديدة برقم (٧٩ مكرراً) إلى القانون رقم (١٢٤) لسنة ٢٠١٩ المشار إليه نصها الآتي:

" وتتشأ في وزارة العدل منصة لتوثيق حالات الرضاع المنصوص عليها في المواد السابقة وإصدار شهادات خاصة بها، وذلك وفقاً لقرار يصدره وزير العدل ."

(المادة الثالثة)

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون.

أمير دولة الكويت

نواف الأحمد الصباح



State of Kuwait

دولة الكويت

ولعل أهم أمر في منصة توثيق الرضاعة أن تكون مرجعاً عندما يتشكك البعض في أمر الرضاعة ولا يعتمد فيه على ذاكرة قد اخترقتها الأيام وأذاب فاعليتها الزمن، لذلك لا بد من التوثيق الذي ينسجم مع مقاصد الشرع الحنيف. لهذا جاء هذا الاقتراح بقانون.

فقد ارتئي النص على الإلزام القانوني لإنشاء تلك المنصة في القانون، وترك تفاصيل إنشائها وعملها لقرار يصدره وزير العدل، لضمان المرونة الكافية في إنشاء المنصة وتحديد طبيعة عملها وضوابطها، والتي لا يجوز أن تخرج أو تعارض النصوص القانونية التي هي بالأصل فقهية.

ومن هنا نص الاقتراح على إضافة فقرة ثانية إلى المادة (١٧) من القانون رقم (٥١) لسنة ١٩٨٤ في شأن الأحوال الشخصية بالنص على إنشاء تلك المنصة. ونص في المادة (٧٩ مكرراً) من قانون الأحوال الشخصية الجعفرية على العمل بتلك المنصة كذلك.

سلسلہ سرکاری: سید سرور احمد